

الذي يكال به البر والماله التي يذرع بها الثوب ذكره في التسميه والكاف قال
ابن هشام واما يذكره في الغايه لانه ليس بتميز فان الاضافه يوجب التام لا يوجب
الاضافه فيما يميز بواحد منه ما لم يوصف بالتميز كقولهم كحرف رمان وغصن بستان
وتره نخله وسوقه مقل ذكره في التسميه الثالث قال ابو حيان اما يجوز ان يضاف
الاسم في الافراد والمقادير اذا اخذت الاضافه فان لم يميز لم يميز لان المضاف بهذا
الباب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل فلا يتكلف الا عند تعذر الاضافه
قول الثاني والفاعل المعنى النصب بافعلا مفعلا كانت اعلا نزلا وبعد كل
ما اقتضى تجيها من كرم باي كراما فلهذا جاز الاول وهذا عند المصنف
من تميز المفعول بالاجزا كما صرح به في التسميه وانه ابو حيان بان المشهور انهما من
تميز كرم وفهش على ذلك ابن الحاجب والذوق الثاني فانزع ابو حيان في قوله الفاعل
المعنى ما من مثل فعل التفضيل زيد اكرمها واحسن جها واصلا ووجها ليا
فاعلين في المعنى اذ لا يتعدى كثر ماله ولا حسن وجهه لان كثر وحسن لا دلالة
لها على الكثرة والاحسنه التي هي بمعنى افضل ولم يبن العرب فعلا يدل على هذا
المعنى فليس له في فعله فعل ينصب مع فعل التفضيل و قال ابن هشام اعلم انه
لا يريد بعوله الفاعل المعنى ان هذا النوع محمول على الفاعل كما فهم بعضهم لانه
اذا قلت حسن وجهه لم يفد التفضيل قطعا فكيف يكون محولا عن قولك احسن
واما يكون التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى والحقيقان التمييز في هذا الباب
محمول عن الاضافه فالاصل وجهه حسن فعمل المضاف تميزا والمضاف اليه مبتدا
فالنصب وادفع بعد ان كان متصلا بجوز الثالث لم يتعرض المصنف لتفسير الجملة
التيه وقد خصه في التسميه بما نصبه بعد فعله مما له شبهة فيقول المحول عن الفاعل
وعن المفعول وخرج عند المحول عن المبتدا كما حسن وجهها وغير المحول فللدرج فارسا
فهما عنده من تميز المفعول كما تقدم قال ابو حيان ولا تعلم له سلفا في هذا الاصطلاح
وقد وافق الجمهور في هذا المصنف **قول الثالث** واما محول عن الفاعل المابري و
السابعه محوز ريدا ظهر ريطا وجررت الارض عيوننا قوله او عن المفعول
نحو وجرنا الارض عيوننا كما ذكره اكثر المتأخرين وجزم به ابن معصوم وابن مالك

وانكره

وانكره المابري وقال هذا القسم يذكره النحويون وانكره ايضا الشلوبين وقال
عمونا في الابه حال معذرة لا تميز ابي صارت عيوننا بعد النصب كما عهدهم جازا وقال
ابن ابي البريق بن برلسن الارض على حذف الضمير اي عيوننا او نصب بنحو المحول
ليكون هو قوله او عن غيرها او غير محمول بقية قيم اخذ ذكره ابو حيان وهو التسميه بالمتقول
نحو امتلك الابه ما ونعز ريد رجلا ووجه التسميه ان استلما مطاوعا ملا حيان الماصل
صلا الحاماتاء ثم صار تميزا بعد ان كان فاعلا تميزا **قول الرابع** ان يكون
استثنى في التسميه صورة اخرى وهي ما اذا لزم افراد المميز لافراد معناه كقولهم الريلة
اصلا اذا كان اعلمهم واحدا لا لوجوه او بهم اختلفا لالوصول وفيه ان الافراد اول
من المطابقة في مثل فان طين لكم عن شمس نفا وانه مجتمع في مثل نظف ريد نيا بابا
لغوات بمعنى الجمع المقصود وهذه الصورة قد تؤخذ من قول الكافيه الا ان يعقد لانا
قول الخامس واحذر من ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى فيه اجود الاول
يقول المحول عن المفعول فانه لا يجوز ايضا جره بمن اورده ابن هشام وغيره قلت
جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر المحول عن المفعول فانه لا يجوز ايضا جره
بمن اورده ابن هشام وغيره قلت جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر المحول عن المفعول
فلهذا جعل في عبارته ولهذا ذكر هذه المسئلة في التسميه في الفصل التمييز عن الغرض قايلا
ويعجز اظهار ما ذكر في هذا الفصل انه لم يميز عددا او فاعلا المعنى ومثل الثاني في قوله
بمثل فعل التفضيل نعرف انه لم يقصد المحول عن الفاعل الا المفعول الثاني اور عليه
الجر بعد العدد في مثل عشرون من الارواح واجيب بخبر وجهه عن التمييز بدليل تعريفه
الثالث قال ابن المناظم اطلق منع الجوز في الفاعل المعنى وهو مفيد فانه يجوز جره بمعنى
تجزيه وتسمية نحو قوله دره من فارس ونعم المؤمن رجل واجيب ابن قاسم بان هذا من تميز
المفعول والمقيد والمنقول عن الفاعل لا يكون الا تميزا جله قلت ليس كما قاله تقدم تقريره
من ان جزاءه بان الفاعل المعنى بما كان بعد افعال التفضيل كما صرح به في شرح التسميه
وهو المذكور في قوله والفاعل المعنى النصب بانها مفعلا وبذلك تعطى ايراد مسنة
الضامه قد جمع في كافي بين الفاعل المعنى وبين المحول عن الفاعل فقالوا واحذر من ان
سئبت تميزا سوى معدود او ما الفاعل عليه اقتضى في نحو لفس من تطيب نفسا حنبا فلك